

انتخاب رئيس الدولة (المخاوف والهواجس)

أ. عمر النعاس

غدامس - الجمعة 16 أكتوبر 2015

حول مقترح نظام الحكم

إضافة إلى كل ما ورد في عدد من المنشورات السابقة ومنها:

1/ (المذكرات التوضيحية والتفسيرية حول مقترح نظام الحكم):

منشور على الصفحة بتاريخ 19 يونيو 2015 - والرابط:

<https://www.facebook.com/738080889555319/photos/pb.738080889555319.-2207520000.1444984978./1068014079895330/?type=3&theater>

رابط الورقة بصيغة PDF :

https://ia800507.us.archive.org/14/items/pdfy-dW3_yOZwdnN9UAYH/%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D8%A9%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%20%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85.pdf

2/ (أوراق في تأسيس الدولة - البناء الدستوري في ليبيا) :

منشور على الصفحة بتاريخ 6 أكتوبر 2015 - والرابط:

https://www.facebook.com/%D8%B9%D9%85%D9%80%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B9%D9%80%D8%A7%D8%B3-738080889555319/?ref=aymt_homepage_panel

رابط الورقة بصيغة PDF :

https://ia801500.us.archive.org/1/items/pdfy-KNqZ1LAatFI4w8B_/_%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9.pdf

إضافة إلى كل ذلك، ما تم تناوله خلال ورشة العمل بتونس خلال شهر أغسطس/2015، وبحضور عدد من خبراء القانون الدستوري والعلوم السياسية من (ألمانيا وجنوب أفريقيا وإيطاليا وتونس ومصر) ، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور الفقيه الدستوري / يحيى الجمل ، والأستاذ الدكتور / صلاح الدين فوزي.

وخلال ورشات العمل المختلفة تم تناول موضوع نظام الحكم والآلية المقترحة في مخرجات لجنة شكل ونظام الحكم وهي (ثنائية السلطة التشريعية وثنائية السلطة التنفيذية) مع تحديد إجراءات الانتخاب وتوزيع الاختصاصات وفق مبدأ التوازن والرقابة.

إن خلاصة المخاوف من العودة إلى حقبة جديدة من الدكتاتورية والاستبداد باسم الشعب وباسم الديمقراطية العديدة وباسم الدستور ، تتمثل في النقاط الواردة في الورقتين الآتيتين:

الورقة الأولى: (لماذا القول باستبعاد الانتخاب المباشر لرئيس الدولة ؟

الورقة الثانية: (الحل الأنسب لانتخاب رئيس الدولة من خلال حكم انتقالي).

الورقة (1) لماذا القول باستبعاد الانتخاب المباشر لرئيس الدولة ؟

إن المخاوف والهواجس التي طرحت من قبل اللجنة النوعية لشكل ونظام الحكم ، وخصوصاً حول الانتخاب المباشر لرئيس الدولة كانت قد نالت تأييداً كبيراً من الخبراء ، وهذه المخاوف تتمحور حول النقاط الآتية:

1/ الخوف من العودة إلى الدكتاتورية والاستبداد باسم الدستور وباسم الشعب وباسم الديمقراطية العددية وذلك من خلال الانتخاب المباشر لرئيس السلطة التنفيذية وهي أخطر السلطات في الدولة.

2/ الخوف من أن تضع الجموع ثقتها في شخصية ما ولكن هذه الشخصية نتيجة للظروف المهيأة للدكتاتورية ستمارس الدكتاتورية وتعمل على تقييد الحريات العامة بحجة المحافظة على الأمن

3/ تركة الدكتاتورية التي مورست طوال حقبة تزيد عن أربعة عقود لا تزال كامنة في عقول بعض المتعطشين للسلطة ، كما أن هناك من يتوق لرؤية حاكم قوي فقط لتأمين الأمن ، ولعل ما جاء في التقرير النهائي بعنوان (المسح الشامل لآراء الليبيين حول الحوار الوطني) لسنة 2015 الصادر عن مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي في الصفحات (17،18،19) يُعتبر مؤشراً خطيراً ، ويثير مخاوف حقيقية حول رؤية الرأي العام لحاكم قوي لا يقيده دستور ، بأنه سيكون خياراً ملائماً ومناسباً.

4/ ما تم التوصل إليه خلال ورش العمل خلال شهر أغسطس/2015، هو التوافق حول عدة أمور ومنها : النص في صلب الدستور على الانتخاب المباشر لرئيس الدولة مع الإشارة إلى حكم انتقالي يوضح آلية الانتخاب غير المباشر لرئيس الدولة خلال دورتين على الأقل من نفاذ الدستور.

5/ المخاوف تتجلى بوضوح أيضاً من خلال أن الصراع المسلح الدائر في البلاد منذ 4 سنوات هو صراع على السلطة ، وفي رأيي ؛ لو أن يُفتح باب الانتخابات الرئاسية فإن أول المترشحين هم الذين يتصارعون على السلطة بقوة السلاح ، وفي كل الأحوال فإن الفائز هو إما أحد المتصارعين أو من يدعمه أو من تابعيه... وهكذا تنغمس البلاد في حقبة جديدة من الدكتاتورية والاستبداد ولكن هذه المرة تكون باسم الشعب حيث أن الحاكم سيتحجج بانتخابه من الشعب ويمارس الحكم دون حسيب أو رقيب ،

6/ لنا في دول العالم الثالث والمجاورة كثير من الأمثلة ، وكيف أن الانتخابات المباشرة أفرزت شخصيات دكتاتورية ، ولعل من أهم الشخصيات الدكتاتورية في أفريقيا (روبرت موغابي زعيم زيمبابوي) ، والذي كان بطل من أبطال التحرر في أفريقيا ، ولكن عندما أصبحت الظروف مهيأة تحوّل ليكون دكتاتورا يمارس كل أشكال الاستبداد والعنصرية ، بالرغم من أنه منتخب من الشعب..

7/ في تونس ، بعد الانتخابات الرئاسية قام السيد مرزوقي وهو رجل حقوقي بمحاولة الطعن في الانتخابات وقد كان من الممكن أن تحدث أزمة حقيقية لو لم يعترف بنتائج الانتخابات.

السؤال : كيف يكون الحال عندما يترشح شخصان وكل منهما يملك ترسالة سلاح ، ثم يفوز أحدهما بمنصب رئيس الجمهورية ويخسر الآخر.. هل سوف يرضخ الخاسر دون مقاومة ؟

8/ في حالة الانتخاب غير المباشر ، يتمتع رئيس الجمهورية بكامل الاختصاصات ، ولكن ما ينزع منه هو التكبر والخيلاء الذي يصاحبه عندما يقول أنا منتخب من الشعب ولا أحد يمكن أن يحاسبني إلا الشعب ، في حين أنه يذيق هذا الشعب كل الويل والعذاب ، ومصادرة حرية الرأي وانتهاك الحقوق والحريات.

9/ إضافة إلى كل ذلك الصعوبة في إجراء الانتخابات الرئاسية المباشرة نظراً للظروف الراهنة التي تمرّ بها البلاد والتي أثارها ستبقى حتى بعد نفاذ الدستور وعلى سبيل المثال عدم تنفيذ قرار مجلس النواب رقم 5 بتاريخ 18 أغسطس 2014 بشأن الانتخاب المباشر لرئيس الدولة ، وقد يكون الأمر خطيراً جداً عندما تفشل الانتخابات الرئاسية المباشرة وما ينتج عن ذلك من فراغ دستوري في السلطة التنفيذية.

10/ لا يمكن مقارنة الانتخاب المباشر لرئيس الدولة بالانتخابات النيابية والتي كانت تجربة ناجحة من خلال عمليات انتخاب المؤتمر الوطني والهيئة التأسيسية ومجلس النواب والمجالس البلدية وذلك نظراً لأنها انتخابات بالدوائر الانتخابية والتي ساهم المواطنون بدرجة كبيرة في إنجاحها وحمايتها ، إضافة إلى أن المترشحين هم أشخاص معروفون لدى الناخبين ومن ذات الدائرة الانتخابية ، ومن السهولة إجراء عملية الانتخاب واختيار الناخب لمرشح أو أكثر حسب نظام الانتخابات سواء أكان فردياً أم قائمة.

الورقة (2) الحل الأنسب لانتخاب رئيس الدولة من خلال حكم انتقالي

إن مقترح الانتخاب غير المباشر وفق الرؤية المطروحة من قبل لجنة شكل ونظام الحكم وأن يكون منصوباً عليه في صلب الدستور ، يتيح الفرصة أمام كل مواطن لأن يكون رئيس الدولة وفقاً لمبدأ (تكافؤ الفرص). ولكن بعد كثير من الحوار والاستماع إلى آراء بعض مؤسسات المجتمع المدني والخبراء ، فإنني أرى أن المقترح المعدل يكون توافيقاً ويقوم على مرحلتين من تاريخ نفاذ الدستور ، بحيث تكون المرحلة الدائمة في صلب الدستور ، وأن تكون المرحلة الانتقالية والمؤقتة في باب الأحكام الانتقالية وذلك كالآتي:

1/ النص على " انتخاب الرئيس المباشر في صلب الدستور " ، والشروط ومنح الاختصاصات وفترة الولاية.
2/ النص في (باب الأحكام الانتقالية) من الدستور ، " على أن يتضمن أحكاماً لتقييد انتخاب رئيس الدولة خلال الفترتين الأوليين من نفاذ الدستور ولمدة (10 سنوات) وفق آلية الانتخاب غير المباشر " ، على أن تكون المشاركة الشعبية حاضرة منذ البداية سواء بتركية 10,000 ناخب ، أو عدد من النواب المنتخبين من الشعب في دوائرهم الانتخابية ، إضافة إلى عقد " المجلس الثاني " جلسة بصفته هيئة انتخابية منتخبة من الشعب للاقتراع على رئيس الدولة ، وذلك كالآتي:

- أن يحوز المترشح لرئاسة الجمهورية على تركية اثني عشر عضواً من مجلس النواب ، أو تركية عشرة آلاف ناخب من نصف الدوائر الانتخابية الفرعية على الأقل في كل منطقة انتخابية من المناطق الثلاثة ، وبحد أدنى 300 ناخب لكل دائرة فرعية. ولا يُعتد بتركية أكثر من مترشح.

- يُعلن رئيس مجلس الشيوخ عن فتح باب الترشيح والانتخاب لمنصب رئيس الجمهورية، وفق الآتي:

1- تُقدّم الترشيحات المستوفية الشروط وفقاً (للمادة 70) إلى لجنة خاصة مشكّلة من ثلاثة قضاة بدرجة مستشار يختارهم رئيس المحكمة العليا ويُعين رئيسهم وتسمى (لجنة الانتخابات الرئاسية).

2- تعرض لجنة الانتخابات الرئاسية الترشيحات المستوفية للشروط على مجلس الشيوخ المنعقد في جلسة عادية بصفته هيئة انتخابية منتخبة من الشعب لانتخاب رئيس الجمهورية.

3- تُجرى عملية انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحرّ السري بإشراف لجنة الانتخابات الرئاسية ، ويفوز من يتحصل على أغلبية (ثلثين + 1) من أعضاء المجلس.

4- في حالة عدم حصول أي من المترشحين على الأغلبية المطلوبة في الاقتراع الأول ، يتم الاقتراع الثاني بين المترشحين الاثنين الحائزين على أكثر الأصوات، ويكون الفائز هو من يتحصل على أكثر عدد الأصوات الصحيحة وفي حالة تساوي عدد الأصوات ، يعاد الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية مرة أخرى علناً ، ويرجّح الجانب الذي يصوّت له رئيس المجلس في حال تساوي عدد الأصوات. وفي كل الأحوال تعتبر النتائج نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام أي جهة.

الخلاصة: السلطة التنفيذية هي أخطر السلطات ، والدستور هو القيد المفروض على جميع السلطات.

إن الوقت الحالي يتطلب تقييد كل السلطات العامة وخصوصاً السلطة التنفيذية والمتمثلة في رئيس الدولة.

إن تقييد رئيس الدولة بالنصوص الدستورية لن يكون كافياً في دولة عانت حقبة طويلة من الدكتاتورية.

إن الدكتاتورية التي قاستها البلاد طوال 42 سنة من أحادية السلطة لا تزال تركتها ماثلة أمام أعيننا ، كما أن آثار هذه الدكتاتورية واضحة من خلال الاستبداد بالرأي والصراع الدموي الدائر حالياً على السلطة.

إن تقييد رئيس الدولة يكون من خلال انتخابه في الفترة الأولى والثانية بأن تكون انتخابات غير مباشرة ،

حتى لا تسوّل له نفسه (بأنه منتخب من الشعب وأنه هو " الأقدّر والأفضل و..... الأوحد ... الخ ..).

حفظ الله ليبيا

أ.عمر النعاس

غدامس - الجمعة 16 أكتوبر 2015